كلية الاقتصاد
جامعة سرت
Faculty of Economics Sirte University

جامعة سرت
Sirte University
1989

المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد
The 5th International Scientific Conference on Banking Reform

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024 م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي

أ. د. حسين مسعود أبومدينة

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

تحرير

أ. د. الطيب محمد القبي أ. د. حسين مسعود أبومدينة

المراجعة اللغوية

د. فوزية أحمد الواسع

منشورات مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد

الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة

(نظام مصرفي متين)

سرت 05 ديسمبر 2024م

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي – ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509
بريد مصور: 9097073
البريد الالكتروني: nat_lib_libya@hotmail.com

رقم الإيداع القانوني 768 / 2024م

رقم الإيداع الدولي: ردمك ISBN 978-9959-1-3533-9

تصميم الغلاف: خالد جمعة مهلهل

جميع البحوث والآراء المنشورة في هذا المؤتمر لا تعبر إلا عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعكس بالضرورة رأي مركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت.

حقوق النشر والطبع محفوظة لمركز البحوث والاستشارات بجامعة سرت

الطبعة الأولى 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ
وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة آية 188

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر
رئيس جامعة سرت
المشرف العام للمؤتمر

أ. د. الطيب محمد القبي
وكيل الجامعة للشؤون العلمية
ورئيس الجنة التحضيرية للمؤتمر

د. علي مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية

أعضاء اللجنة العلمية

أ. د. سليمان سالم الشحومي
د. محمد أبوخزام فرج

أعضاء اللجنة التحضرية

د. محمد قاسم عبدالمجيد
أ. ناصر أحمد عمر
أ. التائب الزروق التائب
أ. عبدالكريم إبراهيم غيث
أ. محمد فرج الصادق
سفيان سالم الشعالي
خـــالـــد جمعة مهلهل
خالد محمد درياق

المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة رئيس الجامعة د. سليمان مفتاح الشاطر	5
كلمة وكيل الجامعة للشؤون العلمية ورئيس اللجنة التحضيرية أ. د. الطيب محمد القبي	6
كلمة رئيس المؤتمر د. علي مفتاح التائب	7
كلمة رئيس اللجنة العلمية د . عبدالله محمد امهلهل	8
دراسة معوقات الوسائل الإلكترونية في المصرف الزراعي ببلدية سبها، ليبيا د. أحمد محمد عريدة	26 - 9
أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على رأس مال العلاقات بالمصارف التجارية الليبية الخاصة بمدينة بنغازي أ.د. وائل محمد جبريل أ. وليد عبدالله محمد أ. خالد حسين دخيل	70 - 27
المخاطر المصرفية ودور سياسة التأمين في مواجهتها دراسة ميدانية على مصرف الصحارى ومصرف الجمهورية. د. الطاهر خليفة عبد السلام الأسود. د. الناجح محمد العجيلي ودران.	94 - 71
أثر تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية دراسة ميدانية لفروع صندوق الضمان الاجتماعي بالمنطقة الشرقية أ. رجعة مفتاح سليمان	122 - 95
تطبيق تقنيات التكنولوجيا المالية لدى المصارف من أجل تعزيز الشمول المالي الواقع والتحديات د. بوكابوس مريم الباحث حميدي عبد الرزاق	148 - 123
صعوبات تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي في المصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة المصرف الإسلامي الليبي د. ناصر ميلاد بن يونس أ. فرج إمحمد العسكري	170 - 149

المحتويات

العنوان	الصفحة
أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية د. نبيل محمد سليمان بالراس علي د. إسماعيل المهدي محمد اسميو	196 - 171
مدى مساهمة الحوكمة الإلكترونية في الحد من الفساد المالي في مؤسسات القطاع المصرفي الليبي أ. فاطمة إمحمد الساعدي محمد	236 - 197
ضمان تعزيز قيمة حقوق المساهمين في ظل آليات حوكمة الشركات بالمصارف التجارية الليبية دراسة ميدانية على مصرف الصحاري أ. نجوى خليفة مفتاح العلاقي.	258 - 237
تأثير الاصلاح المصرفي على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا دراسة قياسية في ليبيا خلال الفترة (2000 - 2021) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ARDL أ. صباح عمر خليفة الساعدي	284 - 259
واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر بالإشارة إلى تجربتي بنك البركة الجزائري ومصرف السلام الجزائر والنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الناشطة في الجزائر د. شاني محمد عبد الوهاب د. مركان محمد البشير	306 - 285
مساهمة وحدتي الامتثال والمعلومات المالية كإحدى آليات الحوكمة في مكافحة ظاهرة غسل الأموال وتمويل الارهاب: دراسة حالة مصرف الوحدة أ. ملاك عاشور امنيسي العدلي أ. د. أكرم علي محمد زوبي	340 - 307
أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة على مصرف الوحدة - فرع المدينة بمدينة بنغازي أ. د. بشير محمد العبار أ. نجوى على محمود	382 - 341

المحتويات

العنوان	الصفحة
دور الإدارة الإلكترونية في تحقيق التميز المؤسسي **دراسة ميدانية على العاملين بمصرف الصحاري – مدنية بنغازي** د. رجعة المبروك الفاخري	408 - 383
تحليل هيكل الودائع في المصارف التجارية في ليبيا **خلال الفترة 2012 – 2023م** د. محمد قاسم عبد المجيد سويكر أ. أمحمد صالح أمحمد أبو غالية	438 - 409
مدى تطبيق المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية وفاعلية إجراءاتها **وتدابيرها للحماية من مخاطر الصيرفة الإلكترونية** **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية** د. عبدالله محمد امهلهل أ. محمد علي عمر	474 - 439
أثر كفاية رأس المال على ربحية المؤسسات المالية **دراسة حالة مصرف الجمهورية – ليبيا** أ. حسن إبراهيم ميلاد أ. د. جبار بوكثير حسين د. صالح أحمد مادي أ. حسين إبراهيم ميلاد	504 - 475
معوقات تطبيق معايير المراجعة الدولية في المصارف التجارية **دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في مدينة سرت** أ. عيادة رمضان سالم د. جبريل عمر السائح	532 - 505
مدى الاستفادة من أسلوب سيجما ستة في تحسين جودة المراجعة الداخلية **في المصارف التجارية الليبية** **دراسة تطبيقية على فروع المصارف التجارية ببلدية الخمس** د. شكري أحمد عامر د. محمود جمعه المحجوب	568 - 533

(3rd ISCBR2024)
المؤتمر العلمي الدولي الثالث
لكلية الاقتصاد
The 3rd International Scientific
Conference on Banking Reform

كلمة رئيس الجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى كل مهتم ومطلع .. وإلى كل مختص بمجالات الحركة الاقتصادية بشكل عام، وبمجال الخدمات المصرفية بشكل خاص.. ها هي جامعة سرت متمثلة في كلية الاقتصاد تحديداً تعقد اليوم مؤتمرها الدولي الثالث، والذي يهدف إلى وضع لبنة لنظام مصرفي رصين .. بعنوان **الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**.. من خلال مشاركة فعالة لخبراء القطاع المصرفي من أعضاء هيئة التدريس، الذين قدموا خبرتهم في أوراق علمية رصينة تهدف إلى تطوير وتحسين أداء المؤسسات المصرفية.

وكل الأمل أن يكون هذا الإنتاج العلمي نبراس يهتدى به، وطريق للتطوير في أداء القطاعات المصرفية.

وختاماً.. نود أن نعبّر عن خالص شكرنا وامتناننا لجميع الحضور الذين شاركوا في فعاليات هذا المؤتمر، ونتمنى أن تكون لهذه المشاركات القيّمة دورًا كبيرًا في إنجاح هذا الحدث العلمي، كما نتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أ. د. سليمان مفتاح الشاطر

رئيس جامعة سرت

كلمة رئيس اللجنة التحضيرية

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرنا أن نقدم لكم مجلد بحوث المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد 2024م، بعنوان "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**"، الذي يُعقد في وقت يتطلب منّا الابتكار والتطوير المستمر في مختلف المجالات الاقتصادية.

يتضمن هذا المجلد مجموعة من الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على أحدث الاتجاهات والتقنيات في المجالات الاقتصاد، والمالية، والإدارة. وتمثل هذه الأبحاث نتاج جهود بُحّاث من مختلف الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، الذين قاموا بتقديمها ومناقشتها خلال فعاليات المؤتمر.

يهدف هذا المجلد إلى تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الباحثين والممارسين في المجال المالي، وتحفيز النقاش حول التحديات الراهنة والفرص المستقبلية. كما نأمل أن تُسهم هذه البحوث في دفع عجلة التطور الاقتصادي، وتقديم حلول مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع.

نتقدم بشكرنا الجزيل لجميع المشاركين والداعمين الذين ساهموا في نجاح هذا الحدث، ونتطلع إلى المزيد من التعاون المثمر في المستقبل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ. د. الطيب محمد القبي

وكيل جامعة سرت للشؤون العلمية
رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر

كلمة رئيس المؤتمر

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الصادق الأمين...

أمّا بعد،، ،،

فتتشرف كلية الاقتصاد بكل مكوناتها من أعضاء هيئة تدريس ومعيدين وموظفين وطلاب بتنظيم المؤتمر العلمي الدولي الثالث في 05-12-2024م، الذي جمع نخبة من الباحثين والخبراء في مجالات المال والمصارف والمجالات ذات الصلة. **وفي** إطار دورها الفاعل في دعم الفعاليات والنشاطات العلمية، وحرصًا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية ورسالتها السامية، انطلقت فعاليات المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**، تأكيدًا على التزام الكلية بالمساهمة في تطوير المجتمع وتعزيز مجالات البحث العلمي.

انطلاقًا من الدور الريادي الذي تقوم به كلية الاقتصاد في دعم الأنشطة العلمية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، وكذلك في إطار رسالتها السامية في خدمة المجتمع، يأتي تنظيم هذا المؤتمر تحت عنوان **"الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة"**. وقد جاءت فكرته من الواقع الذي نعيشه منذ سنوات، والمتعلق بالقطاع المصرفي الذي يُعدُّ من أبرز القطاعات الحيوية في الدول، حيث يُعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، بالإضافة إلى التحديات والأزمات التي يواجهها هذا القطاع، وكذلك التغييرات التي تطرأ على القوانين المنظمة له.

وأود أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة سرت على دعمها المستمر لفعاليات هذا المؤتمر، كما أوجه الشكر الجزيل إلى اللجنة العلمية واللجنة التحضيرية وكل من أسهم في إنجاح هذا الحدث، وأخص بالذكر كل من قدم جهدًا كبيرًا حتى يظهر المؤتمر بهذا الشكل المشرف.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لجميع الزملاء الباحثين من مختلف المدن والجامعات الليبية، وكذلك المشاركين من الدول الأخرى، وأتمنى أن تظل جامعة سرت دائمًا منارة علمية يهتدي بها الجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. على مفتاح التائب
رئيس المؤتمر وعميد كلية الاقتصاد

كلمة رئيس اللجنة العلمية

بسم الله الرحمن الرحيم

باسم اللجنة العلمية للمؤتمر، يسرنا ويشرفنا أن نرحب بكم جميعًا في هذا المحفل العلمي الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والباحثين والخبراء وصنّاع القرار، تحت مظلة مؤتمر "**الإصلاح المصرفي والتحديات المعاصرة (نظام مصرفي متين)**".

أصبح الإصلاح المصرفي اليوم ضرورة ملحة في ظل التغيرات الاقتصادية السريعة، والتحولات التكنولوجية المستمرة، والتحديات التي تفرضها الأزمات العالمية. ويُعدُّ القطاع المصرفي العصب الأساسي لأي اقتصاد مستقر، ويشكل ركيزة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحفيز الاستثمار، ودعم القطاعات الإنتاجية.

يهدف هذا المؤتمر إلى أن يكون منصة حوارية تتيح تبادل الأفكار والرؤى العلمية، ومناقشة التجارب الناجحة في الإصلاح المصرفي، واستعراض الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

فـي هذا السياق، حرصت اللجنة العلمية على اختيار أوراق بحثية متميزة وبرامج حوارية غنية، تغطي محاور رئيسة، تشمل: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي، ومواكبة التكنولوجيا المصرفي (FinTech)، وتحقيق متطلبات الجودة والرقابة.

كما نؤكد على أهمية التعاون المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والجهات التنفيذية؛ لتحقيق أهداف الإصلاح المصرفي، وتقديم توصيات عملية وقابلة للتنفيذ تسهم في تطوير القطاع المالي، ودعمه ليواكب متطلبات الاقتصاد المعاصر.

ختامًا، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في تنظيم هذا المؤتمر وإنجاحه، من باحثين ومشاركين ورعاة وداعمين. كما نأمل أن يسفر هذا اللقاء العلمي في تقديم توصيات تسهم في إحداث تغييرات ملموسة تخدم الاقتصاد والمجتمع.

نتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا مثمرًا وحوارات بناءة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. عبدالله محمد امهلهل
رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر

أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي
دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية

د. نبيل محمد سليمان بالراس علي
محاضر قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي
Ismail.smew@uob.edu.ly

د. إسماعيل المهدي محمد اسميو
أستاذ المحاسبة المشارك بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي
nabilberrasali@yahoo.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي، من حيث عناصره ومقوماته ومدى قدرته على الارتقاء بالعمل المصرفي، وأثره على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية، وتبرز أهمية هذه الدراسة لغرض تطوير النظام المحاسبي المطبق في المصارف لمواكبة التطور، وذلك حتى يكون النظام قادر على الاستجابة لمتطلبات العمل المصرفي، ولتحقيق هدف الدراسة تم صياغة فرضية رئيسة واحدة وفرضيتين فرعيتين، حيث تم استهداف فئة المدراء الماليين، والمحاسبي، المراجعين الداخليين، وقد شملت عينة الدراسة مصرف الوحدة ومصرف التجاري الوطني، وقد اعتمدت الدراسة على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد استخدمت الدراسة كلًا من الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي لتحليل البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي ترجع من خلال التركيز على عناصره ومقوماته؛ وذلك للارتقاء بالعمل المصرفي ولزيادة فاعلية وجودة وموثوقية نظام المعلومات المحاسبية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أنه تقع على عاتق إدارة المصرف مسؤولية الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي، وذلك لما يحققه من منافع تعود على المصرف، نظراً لمساهمته في زيادة قدرة المصرف على تحديد الأهداف والتخطيط الجيد للمستقبل بشكل أفضل، مما يوفر معلومات محاسبية ملاءمة وأكثر موثوقية وثبات وقابلية للمقارنة.

وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بضرورة مواكبة تطوير النظام المحاسبي؛ لضمان تحسين الأداء المالي وبما يكفل توفير المعلومات المناسبة والملاءمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب لمتخذي القرارات وكافة أصحاب المصالح، وضرورة دعم إدارات المصارف لجهود الباحثين والمختصين من خلال تزويدهم بالمعوقات التي تواجه تطوير الأنظمة المحاسبية بهدف دراستها لمعرفة أسبابها ووضع الحلول الناجعة لها.

الكلمات المفتاحية: تطوير، المصارف التجارية الليبية، المعلومات المحاسبية، مؤسسات الجهاز المصرفي، النظام المحاسبي.

The importance of developing the accounting system in the banking system institutions
An applied study on Libyan commercial banks in the eastern region

Dr. Nabil Mohammed Berras Ali
Lecturer in the Accounting Department
Faculty of Economics, University of Benghazi
nabilberrasali@yahoo.com

Dr. Ismail Almahde M Smew
Associate Professor of Accounting
Faculty of Economics, University of Benghazi
Ismail.smew@uob.edu.ly

Abstract

This study aimed to understand the importance of developing the accounting system in banking institutions in terms of its elements and components, as well as its ability to enhance banking operations and its impact on the effectiveness, quality, and reliability of accounting information in commercial banks in the eastern region of Libya. The significance of this study lies in the need to develop the accounting system applied in banks to keep pace with advancements, ensuring that the system can respond to the requirements of banking operations. To achieve the study's objective, one main hypothesis and two sub-hypotheses were formulated. The study targeted financial managers, accountants, and internal auditors, with the sample including Al Wahda Bank and the National Commercial Bank. A questionnaire was used as the primary tool for data collection, and both descriptive and inferential statistics were employed for data analysis. The study found that the importance of developing the accounting system in banking institutions is derived from focusing on its elements and components to enhance banking operations and increase the effectiveness, quality, and reliability of the accounting information system. The study also concluded that the responsibility for developing the accounting system lies with the bank's management, as it brings benefits to the bank, contributing to its ability to better define objectives and plan for the future, thus providing more suitable, reliable, stable, and comparable accounting information.

In light of the findings, the study recommended the necessity of keeping pace with the development of the accounting system to ensure improved financial performance and to provide suitable and appropriate information for decision-makers and all stakeholders in a timely manner. Additionally, it stressed the importance of supporting the efforts of researchers and specialists by providing them with the obstacles faced in developing accounting systems to study them, identify their causes, and propose effective solutions.

Keywords: development, Libyan commercial banks, accounting information, banking system institutions, accounting system.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة:

1- مقدمة:

نظراً للدور الذي تضطلع به المصارف والأهمية الأساسية والمتزايدة لعمل القطاع المصرفي الذي بات يمثل ركنًا من أركان التطور والرقي الاقتصادي لأي بلد، وأحد أكثر أشكال النشاطات الاقتصادية حضورًا ومثاراً للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين؛ بل من قبل متخذي القرارات السياسية والاقتصادية، فهو الأداة التي تزود مختلف القطاعات الاقتصادية برأس المال النقدي والسبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك أصبح القطاع المصرفي معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، كل ذلك دفع الحكومات للمحافظة على دوره المهم من خلال التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية والتعليمات التي تضمن الرقابة والإشراف لجعلة يتلاءم مع الأهداف الاقتصادية العامة للبلدان.

يعد الجهاز المصرفي في أية دولة الركيزة الأساسية لأي نظام اقتصادي ومالي، نظراً لما لهذا القطاع من تأثير كبير على عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. ولقد ازدادت في الآونة الأخيرة أهمية المصارف وأصبحت تشكل أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

وبناءً على ما سبق تتضح أهمية دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في المصارف مع ضرورة تطويره لضمان جودة مخرجاته وخاصة في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة. إن التطوير المستمر للنظام المحاسبي يجب أن يكون ملائم مع احتياجات المصرف، ومتماشي مع متطلبات القطاع المصرفي، ومنسجم مع التطورات التي تشهدها المصارف العالمية.

2- الدراسات السابقة:

- **دراسة عبدالستار وذياب (2023)** بعنوان: **تطوير النظام المحاسبي الموحد في المصارف العراقية**. هدفت هذه الدراسة إلى تقديم بعض الخدمات المصرفية المقترحة باعتبارها أحد الانشطة الاقتصادية المهمة في أي بلد، ولذلك يتم تحويل الأنشطة من مجرد عمليات إيداع وإقراض داخل البلد إلى عمليات استثمار بالمشاريع التجارية والخدمية والصناعية، وتأسيساً على ذلك كان من الضروري دراسة النظام المحاسبي المطبق بالمصارف العراقية لغرض التطوير. وقد توصلت الدراسة إلى أن بعض المصارف العراقية لم تقوم بإعداد

البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية، الأمر الذي كان سبب في عدم تطوير النظام المحاسبي بما يلائم المتطلبات الدولية لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة فيما يتعلق بمعاملات المستثمر الأجنبي، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم الأخذ بعين أن الاعتبار التطورات المالية والمحاسبية الدولية سوف يؤثر على المصداقية الخاصة بالبيانات المالية المقدمة إلى مستخدميها.

– **دراسة محمد (2023)** بعنوان: **مقومات تطوير النظام المحاسبي المصرفي في ضوء متطلبات بازل (4)**. هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة على النظام المحاسبي للقطاع المصرفي، وكذلك بيان التغيرات التي طرأت على هذا النظام في ضوء متطلبات بازل (4)، وما هي متطلبات تطويره وكيف يمكن إدارة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المصرفي. وقد توصلت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية أصبحت وسيلة جديدة للنظام المصرفي تساعده بشكل أفضل على التعرف بمنتجاته وخدماته، مما يجعل المصارف أكثر قدرة على المنافسة وأكثر جودة في تقديم خدماتها وزيادة أرباحها وصولاً لكفاءة الأداء التشغيلي بها، كما أن أهم التحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية تتمثل في تطوير المنتجات الجديدة لتلائم رغبات العملاء، وكذلك إدارة المخاطر الائتمانية والمالية.

– **دراسة امعرف وآخرون (2022)** بعنوان: **إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام**. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع النظام المحاسبي الحكومي الليبي وبيان إمكانية قابليته للتطوير والتحديث، وذلك في ضوء متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك ضرورة لتطوير النظام الحالي ليواكب المستجدات الحديثة، وتتمثل أهم المشاكل التي تواجه النظام الحالي في عدم وجود برامج للتدريب والتعليم المستمر للمحاسبين، كذلك هناك ضعف في دور المنظمات المهنية.

– **دراسة Jalloul & Others (2022)**

The Impact of Accounting Information Systems on Bank Performance: The Case of Lebanon.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية على أداء المصارف اللبنانية. ولغرض استكشاف مدى أهمية استخدام نظام المعلومات المحاسبية على أداء المصارف تم استخدام برامج المحاسبة (AS) ، وقد تم استخدام ميزات برامج المحاسبة، مثل:

الكفاءة، الدقة، الاعتمادية، جودة البيانات، وسهولة الاستخدام. وقد استخدمت هذه الميزات في الدراسة كمتنبئ لأداء المصرف. وتوصلت الدراسة إلى أن الكفاءة، والاعتمادية، وسهولة الاستخدام ترتبط بشكل إيجابي بأداء المصرف، بينما جودة البيانات والدقة ترتبط بشكل سلبي بأداء المصرف.

– دراسة أبوبكر (2022) بعنوان: **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة ـ دراسة حالة بمصرف التجارة والتنمية.** هدفت الدراسة إلى التعريف بنظم المعلومات المحاسبية وبطبيعتها في المصارف التجارية، وكذلك معرفة مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة، وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام المعلومات المحاسبية في المصرف يوفر معلومات (قوائم تحليلية، جداول إحصائية، رسوم بيانية، وغيرها) تساعد الإدارة على إجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة جيدة، كذلك تساهم المعلومات التي توفرها التقارير المحاسبية في المصرف بشكل فعال في تحديد الانحرافات عن الموازنة واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، وتساعد المعلومات المحاسبية أيضاً في متابعة مدى فاعلية القرارات المتخذة في المصرف، وتوفير تقارير رقابية عن أداء المستويات الإدارية المختلفة في الوقت الملائم.

– دراسة محمد وأحمد (2020) بعنوان: **دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية ـ دراسة ميدانية في مصرف نورث.** هدفت الدراسة إلى معرفة أهمية المعلومات المحاسبية وكيف يتم الاعتماد عليها لتحسين الأداء المالي في المصارف التجارية، وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم المالية تعتبر من أهم المعلومات باعتبارها المصدر الأساسي لتقييم الأداء المالي، لذا يجب أن تتمتع بخصائص نوعية تساعد على اتخاذ القرارات المهمة لتحسين الأداء المالي، كما تقوم نظم المعلومات المحاسبية بوظيفة التكامل بين وظائف المؤسسة؛ مما يساعد على حسن سير العمل بالمصرف لتحسين الأداء المالي.

– دراسة واثق (2019) بعنوان: **النظام المحاسبي الحكومي في العراق ومدى انسجامه مع المعايير الدولية للقطاع العام.** هدفت هذه الدراسة إلى القاء الضوء على النظام المحاسبي الحكومي في العراق والتطرق إلى المعايير الدولية للقطاع العام ورؤية مدى

إمكانية تطبيقه في البيئة العراقية، ليزيل الضبابية عن مشكلة الدراسة المتمثلة بأن هناك ضعف كبير في مواكبة وتطبيق المعايير الدولية للقطاع العام في البيئة العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تطبيق التطبيقات المحاسبية في العراق. وقد توصلت الدراسة إلى عدم الالتزام بما جاء في المعيار الأول في سياق عمل الوحدات الحكومية، وهذا بدوره سوف يؤثر على إمكانية المقارنة بين كل من البيانات المالية للمنشاة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت المماثلة.

– دراسة عبدالله والأبيض (2019) بعنوان: **الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية العاملة بمدينة طرابلس.** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المطبقة في المصارف التجارية الليبية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية، من خلال معرفة مدى توفر البنية التحتية التي تتناسب مع طبيعة عمل هذه النظم، وكذلك التعرف على الصعوبات الرئيسة التي أثرت على جودة الخدمات المصرفية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود صعوبات تواجه عمل أنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية داخل المصارف التجارية، وتكمن هذه الصعوبات في ضعف كفاءة العاملين بتلك المصارف على الرغم من وجود البنية التحتية المناسبة.

– دراسة Kanakriyah (2017)

The Impact of Accounting Information Systems on the Banks Success: Evidence from Jordan.

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير أنظمة المعلومات المحاسبية على نجاح البنوك في الأردن، وذلك بالتركيز على ثلاثة متغيرات لقياس أنظمة المعلومات المحاسبية، وهي جودة المعلومات، جودة النظام، واستخدام النظام، وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة المعلومات المحاسبية تؤثر بشكل كبير على نجاح البنوك.

– دراسة كاظم (2011) بعنوان: **تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية ـ دراسة تحليلية على مصرف الرافدين.** هدفت هذه الدراسة إلى تطوير النظام المحاسبي المصرفي، من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومواكبة التطور في نظم المعلومات المحاسبية لكي يكون قادراً على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحيطة بصورة سهلة ومرنة والعمل على تلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية بوقت مناسب وبكفاءة كبيرة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود فجوة واسعة بواقع النظام المحاسبي المطبق في المصرف

وبين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، متمثلة بقصور الافصاح في التقارير المالية وقصور النظام المحاسبي المطبق في المصرف وعدم ملاءمته لضخامة العمل المصرفي ولكون النظام المحاسبي يدوي وليس الكتروني فإنه يتطلب جهد ووقت أكبر، وأن بقاء مصرف الرافدين على وضعه الحالي سوف يجعله منعزل وغير قادر على الدخول في سوق المنافسة العربية والدولية.

3- مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة بصورة أساسية في كون النظام المحاسبي المستخدم في المصارف التجارية الليبية يعاني من مشاكل كبيرة في ضوء التحديات الاقتصادية الراهنة سواء كانت الداخلية أو الخارجية، الأمر الذي يتطلب إعادة تقييم هذا النظام وتطويره حتى تتمكن المصارف من العمل بكفاءة عالية تتلاءم مع التحديات المعاصرة.

فقد اشارت إحدى الدراسات السابقة بوجود معوقات وصعوبات تواجه النظم المحاسبية المطبقة حالياً بالمصارف التجارية الليبية، الأمر ترتب عليه ضعف كفاءة القطاع المصرفي وجودة الخدمات (**عبدالله والأبيض، 2019**).

ونظراً لما تحظى به عملية تطوير النظام المحاسبي في المصارف من اهتمام كبير على المستويين المحلي والدولي، عليه وبناءً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي؟

وللإجابة على السؤال الرئيس تم تقسيمه إلى السؤالين الفرعيين الآتيين:

1- هل لا يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف التجارية الليبية من حيث عناصره ومقوماته؟

2- هل النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف التجارية الليبية قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي مما أثر إيجابًا على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية؟

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في دراسة واقع النظام المحاسبي المطبق في المصارف التجارية لغرض تطويره؛ لضمان جودة نوعية مخرجاته من المعلومات المحاسبية لزيادة فاعلية النظام المحاسبي والارتقاء بالعمل المصرفي.

5- هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تطوير النظام المحاسبي المطبق في المصارف لغرض مواكبة التطور، وذلك حتى يكون النظام قادر على الاستجابة لمتطلبات العمل المصرفي، كما تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي.
- التعرف على النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف، من حيث عناصره ومقوماته.
- التعرف على مدى قدرة النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف على الارتقاء بالعمل المصرفي وأثره على فاعلية وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

6- فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسة واحدة، وهي كالآتي:

يوجد قصور وعدم قدرة للارتقاء بالعمل المصرفي في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الدراسة تم صياغة الفرضيتين الفرعيتين الآتيتين:

1- يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف، من حيث عناصره ومقوماته.
2- النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف غير قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي؛ مما أثر سلباً على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

7- منهجية الدراسة:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي لحل مشكلة الدراسة، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالموضوع. وقد قام الباحثان بتصميم استمارة استبيان لتكون الأداة الرئيسة والوحيدة لجمع البيانات، وتكونت الاستمارة من جزئين، الجزء الأول: يتعلق بالمعلومات الشخصية لإفراد العينة، والجزء الثاني: يتعلق بمدى وجود قصور بالنظام المحاسبي المطبق في المصارف من حيث عناصره ومقوماته، وكذلك بقدرة النظام المحاسبي المطبق في المصارف على الارتقاء بالعمل المصرفي وأثره على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وذلك باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية الاجتماعية. أما على صعيد الدراسة التحليلية، فقد تم إجراء المسح الميداني، وتحليل البيانات المجمعة كافة من خلال الإجابة على

الاستبيان، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

8- مصادر الدراسة:

استندت الدراسة على المصادر الآتية:

1- **المصادر الأولية:** والتي تتمثل في الأشخاص المتخصصين من داخل القطاع المصرفي، والذين تتوافر لديهم المعلومات من خلال ممارساتهم وملاحظاتهم وخبراتهم، حيث تم تجميع البيانات من هؤلاء الاشخاص عن طريق الاستبيان.

2- **المصادر الثانوية:** تتمثل في المراجع العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل والأبحاث والتقارير السنوية والإحصائيات والقوانين والوثائق الرسمية والإنترنت.

9- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الإدارات المالية والمحاسبين والمراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية، ونظراً لأن جميع المصارف التجارية سواء كانت العامة أو الخاصة داخل ليبيا تمر بنفس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عليه فإن عينة الدراسة اقتصرت على المصارف التجارية العامة الواقعة إداراتها الرئيسة في المنطقة الشرقية، وهي مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني.

10- حدود الدراسة:

الحدود المكانية للدراسة: المصارف التجارية الواقعة إداراتها الرئيسة في المنطقة الشرقية.

الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة من 2023/7/1 حتى 2024/6/30.

الحدود البشرية: مدراء الإدارات المالية والمحاسبين والمراجعين الداخليين.

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي.

11- ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة (الفجوة البحثية):

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بمحاولة البحث عن أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي، وذلك من خلال التعرف على النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف، من حيث عناصره ومقوماته، وكذلك معرفة مدى قدرة النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف على الارتقاء بالعمل المصرفي وأثره على فاعليته وجودته وموثوقية

المعلومات المحاسبية. كما أن الدراسات السابقة تناولت موضوع تطوير النظم المحاسبية من أوجه مختلفة ولم تركز على عناصر ومقومات النظام ومدى قدرته على الارتقاء بالعمل المصرفي بشكل منفصل، بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الدراسة تميزت بقياس مدى إمكانية تطوير النظام المحاسبي بالمصارف بعد التطورات التي حدثت في القطاع المصرفي في السنوات الأخيرة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

1- النشاط المصرفي وأهميته:

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة، ليس فقط لدوره المهم في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لأنه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، كذلك أصبح يعد معياراً للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته وقدرته على جذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية.

ترجع أهمية النشاط المصرفي باعتباره أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي، حيث تلعب المصارف دورًا مهماً في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية، كما تؤدي المصارف دورًا وبارزًا في تمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص، من خلال ما تقدمه للاقتصاد القومي من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة.

وبالطبع تزداد أهمية ودور المصارف بشكل كبير كلما تطور الاقتصاد في بلد ما، فالمصارف تلعب دوراً مهماً في تمويل التطور الاقتصادي والتنمية للبلد، إلا أن نجاحها في أداء وظيفتها الأساسية يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة، ومع تنامي وتطور العمل بالقطاع المصرفي ومساهمته في مواكبة التقدم الذي حدث في السنوات الأخيرة، وجدت المصارف نفسها أمام واقع فرض عليها جملة من التأثيرات الناجمة عن ديناميكية الحاجات المالية والائتمانية للأفراد ورغباتهم المتزايدة في إشباع حاجاتهم. كل ذلك كان حافزاً للمصارف على ضرورة زيادة البحث عن فرص ومنتجات سوقية جديدة غير الوساطة، وتطوير الخدمات المصرفية بالشكل الذي يلبي رغبات العملاء (**الصيرفي، 2007**).

2- المصارف التجارية:

تحظى المصارف التجارية بأهمية بالغة في أي اقتصاد، حيث تسهم بشكل كبير في زيادة نموه، أي أنها من الركائز الأساسية للاقتصاد الحديث، وكذلك العصب المحرك له حيث ترتبط وتزداد أهمية المصارف التجارية بنسبة الزيادة الحاصلة في عملية التنمية.

2-1 مفهوم المصارف التجارية:

يمكن تعريف المصارف التجارية بالنظر إلى السمات الرئيسة لعملها على أنها تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية أو شهادات الإيداع قصيرة الأجل، وكذلك تتيح فرصًا عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وهذه المصارف أسبق في نشأتها من بقية الأنواع الأخرى للمصارف.

ولقد أُعطيت عدة تعريفات للمصارف التجارية من طرف مختلف الكتاب والاقتصاديين ولكن كان معظمها تتشارك في نفس الخصائص التي تتميز بها هذه المصارف، والتي منها ما يأتي:

- المصارف التجارية مؤسسات مالية ترتكز عملياتها الرئيسة على تجميع الأموال الزائدة عن الحاجة من الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة التابعة للدولة، وإعادة تقديمها في شكل قروض بأشكالها المختلفة بهدف تحقيق الربح (**2018, Singh**).

- المصارف التجارية مؤسسات مالية يخولها القانون ،تلقى الأموال من الشركات والأفراد وإقراضها لهم، وهي مفتوحة للجمهور، وتخدم الأفراد والمؤسسات والشركات، ويتردد عليه معظم الناس بانتظام (**2020 , Gazy, Grimsley**).

2-2 أهمية المصارف التجارية:

اتصفت البيئة المصرفية بالتغير المستمر والسريع للاستجابة لظروف وعوامل السوق، ويبدو هذا واضحًا من ظهور خدمات مصرفية جديدة ومتطورة تلبي احتياجات العملاء وفي نفس الوقت تتفق من التغيرات في الأسواق العالمية بصفة عامة، ومع التغيرات في ثورة التكنولوجيا بصفة خاصة، حيث أسهمت أدوات التقنية الحديثة في إحداث تطور مذهل في أسلوب الخدمات المصرفية، حيث أصبح الصراف الآلي وبطاقة الائتمان من الخدمات المالية العالمية التي تسهل عملية الانتقال المادي للأموال بين دول العالم بكل يسر وسهولة.

واستهدفت التقنية المصرفية الحديثة تغيير المعاملات المصرفية الورقية إلى معاملات مصرفية إلكترونية، لتقليل الاعتماد على المستندات الورقية (مثل الشيك – النقود – التحويلات)، وزيادة الاعتماد على التحويلات الإلكترونية السريعة بين المصارف سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي، واستتبع ذلك أيضًا دخول المصارف العالمية في شبكات اتصالات خاصة، مثل: شبكة سويفت؛ وذلك لتوحيد لغة التخاطب والاتصال المصرفي على مستوى العالم (**الأنصاري، 2016**).

تقوم المصارف بدور رئيس ومهم في كل مجالات الاقتصاد والأعمال والمال في جميع دول العالم، بما تباشره من أعمال وساطة وغيرها من التعاملات المالية التي لا غنى عنها بالنسبة للاقتصاد في أي بلد. كما لعبت المنافسة أيضاً دوراً مهماً في تطوير العمليات المصرفية حيث اقتنعت المصارف بأهمية الاعتماد على التسويق المصرفي، ودراسة احتياجات العملاء، ومستوى رضاهم عن جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه المصارف، الأمر الذي أدى إلى تغير أسلوب تقديم وتوزيع وتسعير ونقل الخدمات المصرفية إلى الجمهور، حيث أصبحت المصارف عصب الحياة في هذا الزمان ومحركة للاستثمارات وداعمة للتنمية.

إن وجود المصارف في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية ليس لكونها متعامل اقتصادي مهم فحسب، بل لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل.

مما سبق نستنتج أن النشاط المصرفي يكتسي أهمية بالغة ويعد ضرورة حتمية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل بلد، فالمصارف تشكل حلقة وصل بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، من خلال تعبئة المدخرات وإعادة توزيعها على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

3– النظام المحاسبي في المصارف:

تعريف النظام المحاسبي: يمكن تعريف النظام المحاسبي على أنه الإطار الذي يشمل القواعد والمبادئ والأسس التي تساعد المؤسسة على إعداد المستندات وإثباتها في الدفاتر والسجلات، واستخراج البيانات والكشوفات المحاسبية والإحصائية، وتحقيق الرقابة الداخلية عن طريق مجموعة من الوسائل والأدوات المستخدمة في النظام المحاسبي. (**حمزة، 2018**).

وضمن هذا الإطار يمكن القول ان النظام المحاسبي يتكون من ثلاث مراحل رئيسة: المرحلة الأولى: تشمل إدخال المعاملات المالية وتسجيلها وثبوت حدوثها من خلال

المستندات المالية المعتمدة. المرحلة الثانية: تتضمن معالجة هذه المعاملات، حيث يتم تحليلها وتجميعها وتسجيلها بشكل منتظم لتحويلها إلى معلومات محاسبية قيمة. أما المرحلة الثالثة: فتشمل إخراج المعلومات المحاسبية من النظام، حيث يتم إعداد القوائم المالية والتقارير المالية اللازمة لتوضيح الأداء المالي والاقتصادي للكيان الاقتصادي.

يتمثل الدور الرئيس للنظام المحاسبي في توفير وترتيب وتنظيم للعمليات المحاسبية، بحيث يتم تسجيل وتحليل وتوثيق المعاملات المالية بشكل دقيق وفقاً للمبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة، مما يسهم في إنتاج تقارير مالية دقيقة تعكس وضعية الكيان الاقتصادي بشكل صحيح وشفاف.

بالتالي، يمكن القول إن النظام المحاسبي يشكل الإطار الأساسي الذي يسهم في تحقيق الشفافية المالية وإدارة الأعمال بكفاءة، مما يسهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على معلومات دقيقة وموثوقة (**قيطيم واخرون، 2006**).

4- مقومات النظام المحاسبي:

المقومات تعبر عن الأساسيات أو المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها النظام المحاسبي لضمان فعاليته وكفاءته، إلا أن الكثير من الباحثين يركزون في دراساتهم على أربع خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية تقسم على النحو الآتي (**لحدو، 2018**):

- خاصيتان رئيستان هما: الملاءمة والموثوقية حيث كل واحدة منهما تتطلب توافر عدة خصائص فرعية.
- خاصيتان ثانويتان هما: الثبات (الانتظام) والقابلية للمقارنة.

1- الملاءمة:

يتطلّب من المعلومات أن تكون قادرة على التأثير في عمليّة صنع القرار، وذلك بكون وجودها يغيّر من القرار الذي كان سيُتخذ في حال عدم وجودها، وحتّى يتحقق ذلك على المعلومات أن تتصف بالملاءمة، التي قد تكون معلومات تتصف بملاءمة مطلقة تتلاءم مع احتياجات أكبر عدد من المستخدمين، أو ملائمة نسبيّة يستفيد منها مستخدم معيّن، وتظهر الملاءمة من خلال مجموعة من الخصائص.

- **التنبؤ بالمستقبل**: إذ إنّ المستخدم يرغب أن يحصل على معلومات تساعده على اتخاذ القـــرار بأقلّ خسارة، فهـو يسعى لمعـرفة النتائج المستقبليّة والتنبؤ بالأحـداث والنتائج

المتوقعة، باستخدام معلومات الماضي والحاضر.

- **التغذية العكسيّة:** ذلك بكون المعلومات تستفيد من الأحداث الماضية، لتأكيد التوقعات الأوليّة المستقبليّة.
- **التوقيت:** أي أن يحصل صانعو القرار على المعلومات في الوقت المناسب، وليس بعد اتخاذهم للقرار.
- **التقييم:** ذلك بأن تكون المعلومات قابلة لقياس قيمتها، بهدف مقارنتها مع تكلفة الحصول عليها.
- **القدرة على الفهم والاستيعاب:** فلا بدّ أن تكون المعلومات واضحة، وأسلوبها خالٍ من التعقيد، حتّى يمكن فهمها واستخدامها بالشكل الصحيح.

2- الموثوقيّة:

يستخدم صانعو القرار المعلومات المحاسبيّة ويتوقعون منها أن تكون موثوقةً، بحيث تعكس الأحداث الاقتصاديّة التي تشملها بصدق وموضوعيّة، ومن الخصائص التي ترتبط بموثوقيّة المعلومات ما يأتي:

- **المصداقيّة:** تكون المعلومات المحاسبيّة على ارتباط بالأحداث الاقتصاديّة التي تعبّر بصدق وأمانة.
- **الموضوعيّة:** تكون المعلومات مرتبطة بالحقائق فقط، بعيداً عن التحيّز.
- **القابليّة للتحقق:** تكون المعلومات غير سريّة، فتستطيع الجهات الأخرى الوصول إليها.
- **الشمول:** تكون المعلومات كاملة غير منقوصة، حتّى لا تصبح مضللة.

3- الثبات:

لكلّ مؤسسة نظام معلومات محاسبيّ خاص بها، ويجب أن يكون ثابت فلا يتغيّر كلّ فترة دونَ أي مبرر، ولا يعني ذلك عدم تطويرها، فإذا كانت هناك وسائل تقدم معلومات أعلى جودة، فتقوم الجهة المسؤولة بدراستها وتحديد إذا ما كانت مناسبة لتحلّ محلّ النظام الحاليّ المتبع فيها.

4- القابليّة للمقارنة:

تخضع المعلومات لتقييم مستمرّ بهدف الإبقاء على فاعليتها، ودراسة مدى النفع الذي تقدمه للمؤسسة وصانعي القرار، لذا لا بدّ أن تمتلك خاصيّة القابليّة للمقارنة، بحيث

تقوم الشركة بمقارنة المعطيات التي تقدمها المعلومات للشركة في عدّة سنوات، وهذه الخاصيّة ترتبط بمدى الانتظام والثبات التي كان عليه النظام المحاسبيّ التابع للشركة.

5– عناصر النظام المحاسبي:

العناصر هي المكونات الفعلية أو الأجزاء التي يتكون منها النظام المحاسبي وتعمل معًا لضمان تحقيق المقومات. ومن أهم هذه العناصرما يأتي (**بن غربية، الشيخي، 2018**):

1. **الدفاتر والسجلات:** مثل دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وغيرها، حيث يتم بها تُسجل وتُصنف جميع المعاملات المالية.
2. **المستندات:** وهي الوثائق الأصلية التي تدعم تسجيل المعاملات المالية، مثل الفواتير والإيصالات.
3. **الإجراءات المحاسبية:** العمليات التي تتبع لتسجيل وتصنيف وتلخيص المعاملات المالية.
4. **القوائم والتقارير المالية:** البيانات والمعلومات المالية التي تُعدُّ من النظام المحاسبي، مثل: الميزانية العمومية وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدي.
5. **البرمجيات المحاسبية:** الأنظمة الإلكترونية التي تُستخدم لإتمام العمليات المحاسبية وتخزين البيانات.
6. **الرقابة الداخلية:** الإجراءات والآليات التي تضمن دقة وصحة العمليات المحاسبية وتمنع الاحتيال والأخطاء.
7. **المعايير والسياسات المحاسبية:** المبادئ التوجيهية التي تتبعها المؤسسة في إعداد التقارير المالية، مثل: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) أو مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً.(GAAP)
8. **العنصر البشري:** يُعتبر عنصراً أساسياً في ضمان فعالية ودقة النظام المحاسبي.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية:

تم استقصاء آراء عينة عشوائية من المستهدفين بالمصارف في مدينة بنغازي حول متغيرات الدراسة، حيث تم إعداد استمارة استبان أُعدت لهذا الغرض بناءً على مقياس Likert الخماسي، قُسّمتْ استمارة الاستبيان إلى جزئين، تناول الجزء الأول البيانات الديموغرافية للمشاركين، وتناول الجزء الثاني المتغيرات البحثية المتمثلة في أهمية تطوير النظام

المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية).

3-1 مجتمع وعينة الدراسة: -

يتمثل مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية، حيث تم استهداف فئة المدراء الماليين، المحاسبين، المراجعين الداخليين، بهذه المصارف.

3-2 أداة الدراسة The Study Tool: تم استخدام استمارة الاستبيان Questionnaire كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها، نظراً لما توفره هذه الأداة من إمكانية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات، فضلاً عن سهولة فرزها وعرضها وتحليلها، حيث تم تقسيمها إلى جزئين هما: -

المحور الأول: خاص بالمتغيرات الديمغرافية: يحتوي الجزء الأول من الاستبيان على بيانات عامة عن المشاركين، وهي: المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة العملية.

المحور الثاني: خاص بالمتغيرات البحثية: لاختبار الفرضيات التي تم وضعها في مقدمة الدراسة، تم الاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات، وتم اختبار الفرضيات عن طريق تطبيق برنامج الحزم الأخصائية SPSS، اذ تم استخدام:

- التكرارات والنسب المئوية، لوصف بيانات عينة الدراسة المستهدفة من حيث خصائصها.
- استخدام مقاييس النزعة المركزية والانحرافات المعيارية واختبار (t) لاختبار الإجابات الواردة.
- استخدم مقياس ليكرث الخماسي لقياس مدى الموافقة على بنود الواردة في الاستبانة.
- استخدم اختبار Chi-Square: لاختبار الاستقلالية، وذلك عند مستوى دلالة (ألفا 5%).

جدول 01 مقياس ليكرث الخماسي.

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	05	04	03	02	01

3-3 إجراءات تحليل استمارة الاستبيان:

اعتمد الباحثان نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارة الاستبيان، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى

مقياس ليكارث الخماسي (الحدود الدنيا والعليا الحقيقة) وذلك بحساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-1=4) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4 ÷ 5=0.80) ثم تضاف هذه القيمة إلى أقل قميه للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، فإنه عادة ما تكون قيم الأوزان (Weights) كما في الجدول الآتي:

جدول 02 يوضح مستوى المعوقات.

مدي الأهمية	مستوي مؤشر الأهمية
من 1.00 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق
من 2.60 إلى أقل من 3.40	محايد
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق
من 4.20 إلى أقل من 5.00	موافق بشدة

من الجدول المذكور أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل عليها من الدراسة، والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في مستوي من المستويات الخمس المذكورة (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)، وبناء عليه يتم تحليل نتائج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات (**عبد الفتاح،2008**).

3-3-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Kolmogorov Smirnov Test) لاختبار ماذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، واتضح بأن القيمة الاحتمالية (Sig) أكبر من مستوي الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي وبالإمكان استخدام الاختبارات الإحصائية المعملية.

3-3-2 تقدير صدق وثبات الاستبيان:

تم استخدام ما يعرف بمعادلة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة، حيث يعتبر هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية الهامة لتحليل بيانات الاستبيان وتعتمد موثوقية البيانات علي قيمة (ألفا)، فإذا كانت (ألفا) أكبر من (60%)، فذلك يعني أن بيانات الدراسة ذات ثبات وموثوقية عالية، أما إذا كانت قيمة (ألفا) أقل من (60%) فأن ذلك يعني أن هناك عدم

ثبات في بيانات الدراسة (البياتي، **2005**)، وكانت نسبة اختبار ألفا كرونباخ لجميع محاور الدراسة (85%)، مما يدل على أن بيانات ذات ثبات وموثوقية عالية.

3-3-3 تحليل المتغيرات الديمغرافية:

توزعت خصائص عينة الدراسة وفقا لأهم الصفات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة محل الدراسة كما يأتي:

- توزيع عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

- توزعت عينة الدراسة البالغ عددها 90 مفردة حسب متغير المسمى الوظيفي إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

جدول 03 متغير المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	تكرار	النسبة المئوية%
مدير مالي	10	11
محاسب	55	61
مراجع داخلي	25	28
مجموع	**90**	**100**

من التوزيع الموضح في الجدول نري أن نسبة المدراء الماليين (11 %) والمحاسبين كانت (61%) من عينة الدراسة باعتبارهم المعنيين بأهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي. في حين نجد أن نسبة المراجعين الداخليين كانت (28 %) وهم الأقدر على فهم أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي.

توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

توزعت عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي إلى ثلاثة أقسام على النحو الآتي:

جدول 04 لمتغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	تكرار	النسبة المئوية%
ماجستير	20	22
بكالوريوس	60	67
دبلوم عالي	10	11
المجموع	**90**	**100**

حسب معطيات الجدول فإن نسبة حاملي الماجستير وحاملي شهادة البكالوريوس (89 %)، حيث تعزز هذه النسبة الثقة في الإجابات واستبعاد احتمالية الفهم الخاطئ لفقرات استمارة الاستبيان، بينما كانت نسبة حملة الدبلوم العالي (11 %) وهو أيضًا مستوى تعليمي مرضي.

- توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية:

- توزعت عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

جدول 05 لمتغير الخبرة العلمية والعملية.

الخبرة العملية	تكرار	النسبة المئوية%
من1-5 سنوات	9	10
من6 إلى 10 سنوات	26	29
من 11 إلى 16 سنة	30	33
أكثر من 16 سنة	25	28
المجموع	**90**	**100**

من خلال الجدول يتضح أن ما نسبته (61 %) من عينة الدراسة تزيد خبرتهم المهنية عن 10 سنوات، وهذا يعزز الثقة في الإجابات، ويستبعد احتمالية عدم الفهم للفقرات الواردة في الاستبيان، في حين كانت الفئة ذات الخبرة من أقل من 10 سنوات (39%) من العينة.

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

تم تحليل أراء المبحوثين حول أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي الليبي بالمنطقة الشرقية، وذلك باستخدام المتوسط والانحراف المعياري، واختبار (t) عند درجة حرية (مستوى المعنوية) 0.05.

3-4-1 اختبار الفرضية الأولى:

جدول 06 اختبار الفرضية الفرعية الأولى

يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف من حيث عناصره ومقوماته.

م	البيان	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	النظام المحاسبي الحالي كفء في تسجيل البيانات المالية بشكل صحيح ودقيق.	3.8	1.02	76	موافق
2	النظام المحاسبي الحالي قادر على تقديم تقارير مالية دورية بشكل سلس ومنظم.	3.82	0.9	76.4	موافق
3	النظام المحاسبي الحالي يستخدم كافة الدفاتر والسجلات المستندات المطلوبة.	4.26	0.57	85.2	موافق بشدة
4	النظام المحاسبي الحالي يسهل إعداد التقارير المالية بما يتوافق مع المعايير والسياسات المحاسبة المعمول بها بالمصرف.	4.36	0.48	87.2	موافق بشدة
5	النظام المحاسبي الحالي يوفر المعلومات المالية اللازمة والموثوقة لاتخاذ القرارات المالية السليمة في الوقت المناسب.	4.32	0.47	86.4	موافق بشدة
6	النظام المحاسبي الحالي يتم تحديثه بانتظام لمواكبة التغيرات في القوانين واللوائح المحاسبية.	4.1	0.58	82	موافق
7	النظام المحاسبي الحالي ملائم لتلبية احتياجات الإدارة وأصحاب المصالح.	3.82	0.9	76.4	موافق
8	النظام المحاسبي الحالي يوفر كافة الآلات والبرمجيات اللازمة لمواكبة التطورات وتدريب العنصر البشري.	3.81	1.02	76.2	موافق
9	النظام المحاسبي الحالي يوفر كافة إجراءات الضبط والرقابة التي تضمن دقة وصحة العمليات المحاسبية وتمنع الاحتيال وتقلل من الوقوع في الأخطاء.	3.73	0.96	74.6	موافق
10	النظام المحاسبي الحالي يدمج البيانات المالية من فروع المصرف المختلفة بسهولة.	4.36	0.48	87.2	موافق بشدة
	العبارات ككل	**4.04**	**0.81**	**%80.8**	**موافق**

المصدر: الباحثان (بالاعتماد على نتائج الاستبيان)

جدول 07 المؤشرات الإحصائية للفرضية الأولى.

يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف من حيث عناصره ومقوماته					
حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
90	4.04	0.81	47.317	89	0.000

قيمة t الجدولية = 2

من النتائج السابقة يمكن استنتاج ما يأتي:

t=47.317 ، P-Value =0.00 ، وهي أقل من 0.05 (مستوى المعنوية) فبالتالي نرفض فرض العدم و نقبل الفرض البديل "لا **يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف من حيث عناصره ومقوماته**" حيث (المتوسط الفرضي للمقياس 3)، ونستنتج أن متوسط الاتجاه أكبر من (3)، حيث أن نتيجة المتوسط الحسابي تساوي (4.04)، فبالتالي نستنتج انه يوجد اتجاه بالموافقة على أنه **لا يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف من حيث عناصره ومقوماته**، ذلك عند مستوى معنوية 0.05.

3-4-2 اختبار الفرضية الثانية:

جدول 08 اختبار الفرضية الفرعية الثانية النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف غير قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي مما أثر سلباً على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية.

م	البيان	المتوسط الحسابي	المتوسط المعياري	النسبة المئوية	اتجاه العينة
1	النظام المحاسبي الحالي يساهم في تحسين الأداء المالي للمصرف بشكل عام.	4.06	0.62	81.2	موافق
2	النظام المحاسبي الحالي يساعد في تعزيز فعالية العمليات المالية للمصرف.	4.11	0.57	82.2	موافق
3	النظام المحاسبي الحالي يسهم في تحسين جودة التقارير المالية المقدمة للإدارة وكافة الأطراف الأخرى.	4.06	0.78	81.2	موافق
4	النظام المحاسبي الحالي يساعد في تقديم معلومات محاسبية موثوقة لدعم اتخاذ القرارات المالية.	4.29	0.6	85.8	موافق بشدة
5	النظام المحاسبي الحالي يعزز الشفافية في العمليات المالية للمصرف.	4.08	0.76	81.6	موافق
6	النظام المحاسبي الحالي يمكن الاعتماد عليه في تقديم تقارير مالية دورية دقيقة.	4.16	0.45	83.2	موافق
7	النظام المحاسبي الحالي يساهم في تحسين الجودة الشاملة للبيانات المحاسبية.	4.13	0.58	82.6	موافق
8	النظام المحاسبي الحالي يساعد في تحقيق معايير الامتثال المحاسبي والمصرفي.	4.21	0.63	84.2	موافق بشدة
9	النظام المحاسبي الحالي يسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية المقدمة للمساهمين والمستثمرين.	4.14	0.75	82.8	موافق
10	النظام المحاسبي الحالي يسهم في تعزيز المراقبة المالية والإدارية.	4.16	0.74	83.2	موافق
	العبارات ككل	**4.14**	**0.66**	**82.8**	**موافق**

المصدر: الباحثان (بالاعتماد على نتائج الاستبيان).

جدول 09 المؤشرات الإحصائية للفرضية الثانية

النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف غير قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي مما أثر سلباً على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية					
حجم العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
90	4.14	0.66	59.508	89	0.000

قيمة t الجدولية = 2

من النتائج السابقة يمكن استنتاج ما يأتي:

t =59.508، P-Value =0.00 ، وهي أقل من 0.05 (مستوى المعنوية)، فبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل " **النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي مما أثر ايجاباً على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية** " حيث (المتوسط الفرضي للمقياس 3)، ونستنتج أن متوسط الاتجاه أكبر من (3)، حيث أن نتيجة المتوسط الحسابي تساوي (4.14)، فبالتالي نستنتج أنه يوجد اتجاه بالموافقة على أنه **النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي مما أثر ايجابا على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية**، ذلك عند مستوى معنوية 0.05 .

النتائج والتوصيات:

أولاً:- النتائج:

بيّنت نتائج الدراسة ما يأتي:

1- أنه لا يوجد قصور في النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف من حيث عناصره ومقوماته، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس هذا الجانب (4.04) أي بنسبة (80.8%).

2- أن النظام المحاسبي المطبق حالياً في المصارف قادر على الارتقاء بالعمل المصرفي؛ مما أثر ايجاباً على فاعلية النظام وجودة وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارات التي تقيس هذا الجانب (4.14) أي بنسبة (82.8%).

3- ترجع أهمية تطوير النظام المحاسبي في مؤسسات الجهاز المصرفي من خلال التركيز على عناصره ومقوماته؛ وذلك للارتقاء بالعمل المصرفي لزيادة فاعلية وجودة وموثوقية نظام المعلومات المحاسبية.

4- إنَّ المعلومات التي توفرها التقارير المالية بالمصر تسهم بصورة مباشرة بوضع إجراءات الرقابة والضبط الداخلي.

5- تقع على عاتق إدارة المصرف مسؤولية الاهتمام بتطوير النظام المحاسبي، وذلك لما يحققه من منافع تعود على المصرف، نظراً لمساهمته على زيادة قدرة المصرف على تحديد الأهداف والتخطيط الجيد للمستقبل بشكل أفضل؛ مما يوفر معلومات محاسبية ملاءمة وأكثر موثوقية وثبات وقابلية للمقارنة.

ثانيًا:- التوصيات:

1- العمل على تأهيل الكوادر العلمية التي تعمل في النظام المحاسبي، من خلال المزيد من المشاركات في الدورات التدريبية، وحضور الندوات والمؤتمرات العلمية، حتى تستطيع هذه الكوادر التعامل مع المتغيرات والمستجدات في تكنولوجيا المعلومات، مما يسهم في رفع كفاءة القطاع المصرفي في ليبيا.

2- يجب أن يوفر النظام المحاسبي دليلاً واضحاً وسهل الفهم لطريقة استخدام نظم المعلومات المحاسبية.

3- ضرورة مواكبة تطوير النظام المحاسبي لضمان تحسين الأداء المالي وبما يكفل توفير المعلومات المناسبة والملاءمة؛ لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب لمتخذي القرارات وكافة أصحاب المصالح.

4- ضرورة استخدام التقنيات العلمية الحديثة في تعاملات المصارف التجارية داخلياً وخارجياً، لتقليل هدر الوقت وسرعة الإنجاز ورفع كفاءة العمل المحاسبي المصرفي.

5- ضرورة قيام المصرف المركزي بوضع التشريعات والإجراءات المناسبة التي تتعلق بإلزام المصارف التجارية بتطبيق أنظمة محاسبية متطورة، تعتمد معايير المحاسبة الدولية.

6- ضرورة دعم إدارات المصارف لجهود الباحثين والمختصين، من خلال تزويدهم بالمعوقات التي تواجه تطوير الأنظمة المحاسبية بهدف دراستها لمعرفة أسبابها ووضع الحلول الناجعة لها.

المصادر والمراجع:

- أبوبكر، خيرية (2022)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصارف التجارية الليبية في تلبية متطلبات عملية الرقابة: دراسة حالة بمصرف التجارة والتنمية، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت، ليبيا، المجلد 5، العدد 2.
- امعرف، سعاد عياش و شعيتير، فتحية و زوبي، أكرم (2022)، إمكانية تطوير النظام المحاسبي الحكومي الليبي وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلة افاق اقتصادية، جامعة المرقب، ليبيا، المجلد 8، العدد 15.
- الأنصاري، أسامة عبد الخالق، (2016)، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، (القاهرة، جامعة القاهرة).
- بن غربية، سالم، الشيخي، المعتر، (2018)، نظم المعلومات المحاسبية ـ مفاهيم وحالات تطبيقية، الطبعة الأولى، بنغازي، دار الكتب الوطنية.
- البياتي، محمود مهدي، (2005)، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS: معالجة البيانات مع اختبار شروط التحليل وتفسير النتائج، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حمزة، بن خليفة (2018)، دور القوائم المالية في إعداد بطاقة الأداء المتوازن لتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، جامعة محمد خضير.
- الصيرفي، محمد، (2007)، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر).
- عبدالستار، رجاء و ذياب، خضير (2023)، تطوير النظام المحاسبي الموحد في المنشآت المالية ـ المصارف العراقية، مجلة كلية مدينة العلم، العراق، المجلد 15، العدد 2.
- عبد الفتاح، عمر حسن، (2008)، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، جدة، دار خوارزم العلمية.

- عبدالله، محمد منصور و الأبيض، شعلة أبوالقاسم، (2019)، الصعوبات التي تواجه نظم المعلومات المحاسبي الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمات المصرفية، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ليبيا، العدد29.
- قيطيم، حسان وأسعد، باسل وجنود، عامر، (2006)، النظام المحاسبي في المصرف التجاري السوري وأفاق تطويره، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد28، العدد3.
- كاظم، حاتم كريم، (2011)، تطوير النظام المحاسبي المصرفي وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية دراسة تحليلية على مصرف الرافدين، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 1، العدد 22.
- لحدو، ساندرا، (2018)، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية، https://mawdoo3.com 16/8/2024.
- محمد، باخجه وأحمد، رزكار، (2020)، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية دراسة ميدانية في مصرف نورث، المجلة العلمية للمعرفة، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العراق، المجلد 5، العدد 4.
- محمد، نسمة صابر، (2023)، مقومات تطوير النظام المحاسبي المصرفي في ضوء متطلبات بازل (4)، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بوسعيد، مصر، المجلد 24، العدد 4.
- واثق، الهام محمد، (2019)، النظام المحاسبي الحكومي في العراق ومدى انسجامه مع المعايير الدولية للقطاع العام، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، العراق، المجلد 4، العدد 6.
- Grimsley. S, Defining Commercial Bank,
- http://www.study.com/academy/lesson/what-are-commercial-banks-definition-roles-functions.html . 13-8-2024.
- Jalloul, Suha & Awwad, Ghina & Shatil, Khodor, (2022), " The Impact of Accounting Information Systems on Bank Performance: The Case of Lebanon " , Vol 7, No 3.
- Kanakriyah, Raed, (2017), " The Impact of Accounting Information Systems on the Banks Success: Evidence from

Jordan " , Research Journal of Finance and Accounting, Vol 8, No 17.

- Singh. J & Gazy, R, Commercial Bank,
- http://www.economicsdiscussion.net/banks/commercial-bank-definition-function-credit-creation-and-significances/607.12-8-2024.